الصناعات الصغيرة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية الوطنية

د. الفواز تركي
جامعة البلقاء التطبيقية الخاصة، الأردن، torki32@yahoo.com
د. معراج هواري
جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، m.houari@mail.lagh-univ.dz

الملخص:

تحتل الصناعات الصغيرة مكاناً في الاقتصاد الأردني، لما تمتاز به من صفات وخصائص تؤهلها لكي تؤدي دوراً بارزا في التنمية الاقتصادية ، بما تساهم به في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعطيها القدرة على الحد من البطالة من خلال إسهامها في توفير فرص العمل.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور هذه الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن، وإلى التعرف على واقع هذه الصناعات ومقدرتها التنافسية في ظل تحرير التجارة العالمية. وتستخدم هذه الدراسة التحليل القياسي بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، باستخدام البرنامج الإحصائي (E-VIEWS).

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة العديد من النتائج والتوصيات ومن أهم هذه النتائج، قدرة هذه الصناعات الصغيرة على رفع الناتج المحلي الإجمالي، وقدرتها على توفير فرص العمل لسوق العمل المحلي.

أما بالنسبة إلى أهم التوصيات المقترحة فهي ضرورة قيام الحكومة بتوفير البنية الأساسية، وسن التشريعات اللازمة لدعم هذه الصناعات الصغيرة، من اجل زيادة كفاءتها.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، التنافسية، القطاع الصناعي، الأردن.

Role of Jordanian SMes in the economical development

Abstract:

The Small business plays an important role in the Jordanian economy for its specificity allowing it to play a prominent role in the economical development; it also advances in the growth of the gross national product what enables it to put an end to the unemployment and devises employment opportunities.

The aim of this study is to point out the role of the small business industry in the achievement of he development of the Jordanian economy, as well as to know the reality of this industry and its ability in the competition.

This study applies the method of measurement of minimal squares, using the statistic program(e-view).

The most important thing that this study has reached is the many results and regulations from which is the ability of this small business industry in increasing the gross national product positively and its ability to create employment.

The most important regulation are the necessity from the part of the government to create the substructure and applying laws to support the small business to make it competent.

Keywords: Small and medium business, The economical development, competitively, The industrial sector, Jordan.

المقدمـة

يتم تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة وفقاً لمعيارين رئيسين، رأس المال وحجم الأيدي العاملة المستثمر في هذه الصناعات، وقد أخذ الأردن بالمفهوم الثاني لتمييز الصناعات الصغيرة عن غيرها من الصناعات، حيث تعتبر المنشأة* صغيرة إذا كانت تستخدم أيدي عاملة لا يزيد عددها عن أربعة، في حين تصنف الصناعات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين خمسة (5) و تسعة عشر(19) عاملٍ على أنها صناعات متوسطة، وما عدا ذلك يأتي ضمن مجموعة الصناعات الكبيرة.

قد أخذ العديد من الدول بهذا المعيار(حجم العمل)، فبعض الدول حدد السقف الأعلى لعدد العمال في هذه الصناعات بتسعة عمال، وذلك كما هو الحال بالنسبة للعراق وغانا، في حين تبنت كل من مصر وبلجيكا والدنمارك معيار أن لا يزيد عدد العمال في هذه الصناعات عن خمسين (50) عاملٍ. وبالمقابل فقد اعتمدت بعض الدول مثل فرنسا وإيطاليا خمسمائة (500) عاملاً للتمييز بين الصناعات الصغيرة وغيرها من الصناعات، أما في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية فقد حدد العدد الكلي للعاملين في الصناعات الصغيرة لديهما بما لا يزيد عن ثلاثمائة (300) وألف (1000) عاملٍ على التوالي.

الصناعات الصغيرة تتسم، على اختلاف أنواعها، بكونها ذات أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر بها، وكذلك مقارنة بحجم الأيدي العاملة لدى إجمالي الصناعات، كما أن معدل مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة يفوق كثيراً الأهمية النسبية لرؤوس الأموال المستثمرة فيها، الأمر الذي يؤكد على دورها الأساسي في المجال التنموي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الصناعات الصغيرة الأردنية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وقدرتها على توفيرها فرص عمل جديدة. وأيضا تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في الأردن ومقدرتها التنافسية في ظل تحرير التجارة العالمية، وتوقيع الأردن العديد من الاتفاقيات التجارية المشتركة، ومن ابرز هذه الاتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

* -في هذا المقال يحتفظ بنفس المصطلحات المستعملة من طرف صاحبيه، حيث المنشأة والمشروع تقابل المؤسسة في الجزائر. وكذا أسماء الشهور كما جاءت فيه، وعلى المستعمل الجزائري أن يأخذ هذا بعين الاعتبار. (التحرير).

وتحقيقاً لهذا الهدف؛ فقد جاءت هذه الورقة لتوضح أمرين اثنين؛ حيث اقتصر الأمر الأول على التحليل الوصفي للدور التنموي الذي تقوم به الصناعات الصغيرة في الأردن، أما الأمر الثاني فقد اختص بقياس هذا الدور رياضياً من خلال توظيف برنامج (E-VIEWS)، إضافة إلى أهم التوصيات التي من شأنها زيادة فاعلية وكفاءة الصناعات الصغيرة.

1. الإطار العام لمنهجية الدراسة

11. مشكلة الدراسة وفرضياتها

مشكلة الدراسة تتمثل بالتعرف على دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في الأردن، واستناداً إلى ذلك؛ فقد تمت صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو المبين تالياً:

- هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة في الصناعات الصغيرة وحجم السكان، ومتوسط دخل الفرد، والتكوين الرأسمالي.
- هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد العمال في القطاع والناتج المحلي الإجمالي، وعدد الصناعات الصغيرة والكبيرة، والقروض الممنوحة من البنوك للقطاع .

21. محددات الدراسة

يمكن تلخيص أبرز المعوقات التي واجهت الباحث عند إعداد هذه الدراسة كما يلي:

اختلاف المنهجية التي اعتمدنها دائرة الإحصاءات العامة، وكذلك تقليص نوعية البيانات المنشورة خلال الفترة 2000 – 2004 مقارنة بالفترة 1990 – 1998.

31. مجتمع الدراسة وعينتها

أما مجتمع الدراسة يمثل كافة الصناعات الصغيرة في الأردن، وهي تلك التي لا يزيد عدد المستخدَمين فيها عن أربعة (4) عمال، أما عينة الدراسة تقتصر على نتائج دراسات المسح الصناعي الخاص بدائرة الإحصاءات العامة.

41. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد دور الصناعات الصغيرة الأردنية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وقدرتها على توفيرها فرص عمل جديدة .

وأيضا تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في الأردن ومقدرتها التنافسية في ظل تحرير التجارة العالمية، وتوقيع الأردن العديد من الاتفاقيات التجارية المشتركة، ومن ابرز هذه الاتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

51. منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات الثانوية المأخوذه من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وأيضا تم اعتماد المنهج النوعي والاستقراء الوصفي والتحليلي، وكذلك تم اعتماد الأسلوب الكمي القياسي في تحليل البيانات، من خلال تصميم نماذج قياسية باستخدام برنامج E-VIEWS، بإجراء الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

والنموذج الاقتصادي القياسي الأول وهو كما يلي:

$$V = d1 + d2P + d3Y + d4K + e$$

وأيضا تم استخدام نموذج اقتصادي قياسي وهو مخصص لدراسة اثر كل من المنشآت الصناعية الصغيرة والمنشآت الصناعية الكبيرة على العمالة في القطاع وهو كالتالي:

$$L = B0 + B1GDP + B2SF+B3\ LF + B4DI + e$$

5.1. الدراسات السابقة

تتطرق العديد من الباحثين إلى موضوع المشروعات الصغيرة، والتي كانت في اغلبها تتمحور حول المعوقات والصعوبات التمويلية والقيود الاقتصادية التي تحد من انتشار هذه المشروعات وتفعيل مساهماتها في الاقتصاد الوطني. ومن هذه الدراسات:

دراسة السهلاوي (السهلاوي، 2001) عن معدل انتشار المشروعات الصغيرة في السعودية والعوامل المؤثرة على انتشارها. ومن نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل انتشار هذه المشروعات وكل من الائتمان المصرفي، المستوى التعليمي للفرد والناتج المحلي الإجمالي. وقد تم اعتماد تصنيف المشروعات الصغيرة على أساس حجم العمالة. المشروع الذي فيه ثلاثون 30 عامل فأقل صغير والمشروع الذي حجم عمالته لا تزيد عن 60 متوسط.

بينما دراسة باسيلي (باسيلي، 2000) فقد قدمت رؤية إستراتيجية لتفعيل دور هذه المشروعات في الاقتصاد المصري. من نتائج هذا الدراسة دور الإعلام في التوعية

ونشر ثقافة المشروع الصغير، ومنح مزايا ضريبية لها. بجانب تأسيس قاعدة معلومات وبيانات عن دور المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المشروعات، هذا بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم بشكل يضمن انتشارها جغرافيا ونوعيا .

أما دراسة الحمادي (الحمادي، 2000) فقد اعتمدت الأسلوب التحليلي لمعالجة واقع الصناعات الصغيرة ومبررات تطويرها في العراق في فترة التسعينيات القرن المنصرم. ومن نتائج هذه الدراسة الأهمية النسبية لهذه المشروعات في تطوير الاقتصاد العراقي واختناقاته على الرغم من أن قيمتها المضافة لا تحقق أية وفورات اقتصادية قياسا بالمشروعات الكبيرة.

دراسة حداد (حداد، 2006) عن التحديات التي تواجه هذه المشروعات في الاقتصاد الأردني ومصادر تمويلها. ومن نتائج هذه أن المشروعات الصغيرة تواجه العديد من المشاكل ومنها إدارية، مالية، تنظيمية وتسويقية، تحد من انتشارها ومساهمتها بجانب عدم توفير التمويل المناسب لها. على الرغم من أهمية هذه المشروعات كونها تشكل 69% من المشروعات العاملة وحجم عمالتها 42% من حجم العمالة في الأردن.

دراسة محمد العوامرة (العوامرة، 2000) بعنوان الصناعات الصغيرة في الأردن: تطبيق على حالة الريف والبادية. ومن أبرز نتائج وتوصيات هذه الدراسة إنشاء دائرة خاصة بوزارة الصناعة والتجارة تقوم بخدمة الصناعات الصغيرة، وأيضا إقامة تجمعات للصناعات الصغيرة على نمط المدن الصناعية الموجودة في الأردن.

2. مساهمة الصناعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي

الصناعات الصغيرة تمتاز بمجموعة من الخصائص والصفات تؤهلها في المساهمة في زيادة الناتج الوطني، ومع الأخذ بعين الاعتبار تدني رؤوس الأموال المستثمرة في المشاريع الصناعية الصغيرة، تصبح القيمة المضافة للوحدة من رأس المال المستثمر أعلى منها للصناعات الكبيرة. ويمكن اعتبار الصناعات الصغيرة أكفأ من الصناعات الكبيرة في إنتاج أنواع من السلع لتلبية طلب محدود في الأسواق، أو إنتاج سلع ذات تكلفة نقل عالية أو معرضة للتلف بشكل كبير، مما يقلل من أهمية وفورات الحجم في إنتاج مثل هذه السلع.

بعض الشركات الصناعية الكبرى تقوم بتقسيم عملياتها الإنتاجية على أساس عمليات منفصلة ومجزأة بحيث يتم معالجة كل عملية إنتاجية وحدها بسهولة ويسر وضمن شروط الحفاظ على النوعية والجودة (السعدي، 1998). وبالتالي يتم تقسيم المنشأة الصناعية

الكبيرة إلى وحدات أقل حجماً وأصغر من حيث عدد العاملين لتضمن إنتاجية أعلى وتحقق مردود اقتصادي.

ولتعظيم الفائض الاقتصادي واستغلال الموارد المحلية الاستغلال الأمثل تقوم المنشآت الصناعية الصغيرة باستثمار المواد الأولية المحلية الموجودة في أماكن بعيدة عن متناول الصناعات الكبيرة، بالإضافة إلى قيامها بتصنيع بعض مخلفات المصانع الكبيرة.

ولقد أكدت معظم الدراسات التي قامت بها مؤسسات دولية على دول العالم النامية، من أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية أقل من مثيلتها في الصناعات الصغيرة، وأن ربحية المنشأة (العائد على رأس المال) في المنشأة الصناعية الصغيرة هي أكبر بكثير من ذلك الذي تحققه الصناعات الكبيرة، بالرغم من وجود الإعفاءات الجمركية والحوافز الاستثمارية وتوفير البنية التحتية لقطاع الصناعات الكبيرة (أبو الهيجا، 1991).

وعند دراسة أثر القيمة المضافة في الصناعات الصغيرة على كل من حجم السكان ومتوسط دخل الفرد وإجمالي التكوين الرأسمالي، من خلال النموذج الاقتصادي القياسي، للفترة الواقعة بين (1990 – 2005) وهو كما يلي:

$$V = d1 + d2P + d3Y + d4K + e$$

حيث ان:

V: القيمة المضافة في الصناعات الصغيرة (متغير تابع).
P: عدد السكان بالألف نسمة.
Y : متوسط دخل الفرد في الأردن.
K: التكوين الرأسمالي المحلي الثابت.

جدول رقم 1: أثر القيمة المضافة في الصناعات الصغيرة على كل من حجم السكان ومتوسط دخل الفرد

Variable	*Coefficient*	*t-Statistic*	*Prob.*
DK	*2.072134*	*2.404405*	*0.0613*
DP	*303.8555*	*4.886577*	*0.0045*
DY	*37.40403*	*7.151561*	*0.0008*
C	*12.16796*	*5.622863*	*0.0025*

$R^2 = 0.974825$

D.W= 2.352623

***Note**: Asterisks ***, **, * represent 10%, 5%, 1% significant levels, respectively.*

وعند إجراء الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالشكل اللوغاريتمي تم التوصل إلى معادلة الانحدار التالية:

$$Log\ V = Log\ C + Log\ P + Log\ Y + Log\ K + e$$

$$12.16796+303.8555+37.40403+37.40403$$

$$(0.0025)^*\quad (0.0045)^*\ (0.0008)^*$$

لقد أظهر النموذج قوة تفسيرية مقدارها (97%)، وأيضا أشار معامل D.W لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. ويتضح لنا من النتائج ما يلي:

- جميع المعاملات في النموذج الاقتصادي قد آخذت قيماً موجبة.
- المتغيرات حجم السكان، ومتوسط دخل الفرد كان لها اثر ذا دلالة معنوية على المتغير التابع (القيمة المضافة للقطاع) عند مستوى دلالة 1% . وهذا يعزى إلى إن حجم السكان يؤثر على كل من جانبي الطلب والعرض معاً، ويأتي تأثير هذا المتغير على جانب الطلب من خلال انه يعتبر مكملا لمتوسط دخل الفرد في تحديد حجم الطلب، أما من ناحية العرض فان هذا المتغير يعبر عن حجم السوق المحلي ووفورات الحجم الاقتصادية المتاحة للصناعات الصغيرة .

أما بالنسبة إلى متغير متوسط الدخل للفرد، فالزيادة في متوسط دخل الفرد يرفقه زيادة في الطلب المحلي، وبما أن الطلب المحلي على السلع المصنعة من قبل هذه الصناعات الصغيرة يمثل معظم الطلب الكلي، فهذا يقلل من أهمية الحديث عن الطلب الخارجي، والزيادة في متوسط دخل الفرد تؤدي إلى زيادة الاستثمار غالباً، إضافة إلى ذلك التطوير النوعي لرأس المال البشري وهذا يمهد لزيادة عرض المنتجات الصناعية.

أما بالنسبة لمتغير إجمالي تكوين رأس المال، فقد أظهرت الدراسة عدم معنوية هذا المعامل، وهذا يعزى إلى تذبذب قيم هذا المتغير خلال فترة الدراسة، وهذا التذبذب ناتج تأثر قطاع العقارات والأبنية، والتي تعتبر أهم بنود التكوين الرأسمالي، بمجموعة من الظروف (العوامل) الخارجية والتي جعلتها أحياناً تزدهر وأحياناً أخرى تميل للركود. ومن الأسباب الأخرى قيام أصحاب هذه الصناعات الصغيرة غالباً بالاستئجار بدلاً من التملك.

3. مساهمة الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل

الصناعات الصغيرة تمتاز بأنها قادرة على خلق فرص عمل جديدة واستيعابها لأعداد كبيرة من العمالة مقارنة مع الصناعات الكبيرة، وتزداد أهمية هذه الصناعات بسبب ما

يعانيه سوق العمل المحلي من معدلات بطالة مرتفعة نتيجة لما يمر به الاقتصاد الأردني من فترة ركود اقتصادي، والأهمية الأخرى لهذه الصناعات هو انتشارها في المحافظات الأردنية.

ولقد دلت العديد من الدراسات على أهمية دور المنشآت الصناعية الصغيرة في استيعاب العمالة سواء في الدول الصناعة المتقدمة أو في الدول النامية.

والدراسة التي قام بها (Leopairote, 1999) أشارت إلى أن أبرز الأدوار الاقتصادية للمنشآت الصغيرة في دول النمور الآسيوية هي خلق فرص عمل جديدة لامتصاص فائض عرض العمال الناشئ من الأزمة المالية في عام 1997.

أما منظمة التنمية والتجارة التابعة للأمم المتحدة في عام 2002 أشارت إلى أن المنشآت الصغيرة تستطيع توفير من(60% إلى 70%) من الوظائف الجديدة في الدول المتقدمة والنامية.

أما دراسة (السهلاوي، 2001). أشارت إلى أن المشروعات الصناعية الصغيرة تمتع بقدرة كبيرة في استيعاب قوى عاملة إضافية أثناء فترات الركود الاقتصادي، على عكس المشروعات الصناعية الكبيرة التي تحقق مساهمة إيجابية أكبر في فترات الازدهار الاقتصادي .

ولتحديد الدور الاقتصادي للصناعات الصغيرة في الأردن في مجال خلق فرص عمل، وتحديد مدى مساهمتها في تخفيف حدة البطالة في المجتمع الأردني، تم تصميم نموذج اقتصادي قياسي واستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعددة بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بالشكل اللوغاريتمي، و النموذج كالتالي:

$$L = B0 + B1GDP + B2SF + B3\,LF + B4DI + e$$

حيث L عدد العمال في القطاع الصناعي سنوياً، وSF هو عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في الاقتصاد الأردني، وLF هو عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في الاقتصاد، وGDP هو الناتج المحلي الإجمالي، وDI هي مجموع القروض الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في الأردن للقطاع الصناعي.

يهدف هذا النموذج إلى معرفة أثر الصناعات الصغيرة على حجم العمال في القطاع الصناعي ومقارنته بأثر الصناعات الكبيرة على العمالة في القطاع الصناعي، كما يهدف إلى معرفة وتحديد العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وقروض البنوك المنوحة

للقطاع الصناعي على العمالة في القطاع الصناعي، والتي يتوقع أن تكون هذه العلاقة موجبة.

جدول رقم 2: أثر الصناعات الصغيرة على حجم العمال في القطاع الصناعي

Regressors	*Dependent Variable is DL*	
	Coefficient	*T-ratio[Prob.]*
DGDP	*0.9270*	*2.4884 [0.050]***
DSF	*0.2309*	*1.7640 [0.138]*
DLF	*0.0346*	*0.5109 [0.631]*
DDIL	*0.4768*	*2.5781[0.0495]***
C	*0.0419*	*3.4963 [0.0174]***
$R^2 = 0.704$		
D.W= 2.757		

Note: Asterisks ***, **, * represent 10%, 5%, 1% significant levels, respectively.

ولإجراء الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، فلقد قمنا باحتساب اللوغاريتم للمتغيرات الاقتصادية في المعادلة السابقة على الشكل التالي:

$$DL = B0 + B1GDP + B2SF + B3\ LF + B4DI + e$$
$$0.04190 + 9270 - 0.2309 - 0.0346 + 0.4768$$
$$(3.4963)^{**} \quad (2.4884)^{**} \quad (2.5781)^{**}$$

ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن المتغيرات المستقلة فسرت نحو 71% من التغير الحاصل في المتغير التابع، وكذلك يشير معامل D.W إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. ويتضح من النتائج ما يلي:

1- اتخذت جميع المعاملات (عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمشاريع الكبيرة والناتج المحلي الإجمالي وقروض البنوك المرخصة في الأردن للقطاع الصناعي قيماً (موجبة) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ولا يعارضها.

2- للمتغيرين المستقلين الناتج المحلي الإجمالي وقروض البنوك الممنوحة للقطاع الصناعي في الأردن، أثر ذو دلالة معنوية على عدد العمال في القطاع الصناعي (المتغير التابع) عند مستوى **5**%. وأشارت النتائج إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة عدد العمال في القطاع الصناعي بمعدل 93%، وهذا يتفق مع العديد من الدراسات التي توصلت إلى هذه النتيجة، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي هو مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وهذا يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي مما يحفز المنشآت الصناعية على زيادة إنتاجها من السلع المختلفة.

3- آما بالنسبة إلى زيادة مجموع القروض الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الصناعي فهذا يعني التوسع في الصناعات الصغيرة والكبيرة، مما يعني حاجتها لتوظيف عدد أكبر من العمالة، فزيادة القروض الممنوحة للقطاع الصناعي بمعدل 1% تؤدي الى زيادة عدد العمال في القطاع الصناعي بمعدل 48% .

4- عدد العمالة في القطاع الصناعي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على عدد المنشآت الصناعية الصغيرة سنوياً بشكل أكبر بكثير مما يتأثر بالتغيرات في الصناعات الكبيرة سنوياً، وبلغ معامل عدد الصناعات الصغيرة تقريباً سبعة أضعاف معامل الصناعات الكبيرة.

4. مساهمة الصناعات الصغيرة في الصادرات

في ظل تحرير التجارة الدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية فقد أقام الأردن مدناً صناعية متكاملة لغايات تصدير إنتاجها للخارج، وقامت الحكومات الأردنية بسن مجموعة من التشريعات التي تهدف لتشجيع الصناعات الموجه للتصدير والاستثمار فيها.

ولعل أبرز إيجابيات إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير (صبح، 1995) أنها تعمل على توفير عملات أجنبية مهمة للاقتصادي الأردني، وتحقق استغلال وفورات الحجم نتيجة لانفتاحها على الأسواق الخارجية، وتزيد من حجم العمالة في القطاع الصناعي.

معظم الدراسات أشارت إلى تدني نسبة مساهمة حجم المبيعات المصدرة للمنشآت الصناعية الصغيرة في الأردن، وخاصة الصناعات التي توظف أقل من خمسة عمال لا تساهم بالنشاط التصديري أيضا، ومن أبرز الأسباب لعدم مساهمة الصناعات الصغيرة في الأردن بالنشاط التصديري ما يلي: عدم وجود قنوات تسويقية تساعد في زيادة قدرة منتجات الصناعات الصغيرة من اختراق الأسواق الخارجية، وتدني جودة المنتجات السلعية النهائية .

معظم الصادرات للصناعات الصغيرة تتركز بإنتاج المنتجات الكيماوية، المنتجات الغذائية والمشروبات، وهي في اغلبها سلع استهلاكية.

5. مساهمة الصناعات الصغيرة في عملية إحلال المستوردات

تعرف سياسة إحلال المستوردات بأنها عبارة عن تلك السياسة التي تقلل أو تلغي تماماً الاستيراد من سلعة معينة والتي تجعل من السوق المحلي حكراً على المنتجين المحليين (الكواز، 2001) .

ويمكن قياس مدى نجاح سياسة إحلال الواردات من خلال تتبع نسبة الواردات إلى العرض الكلي في اقتصاد ما، من خلال تطبيق المعادلة التالية لاحتساب معامل إحلال الواردات، الذي يدل انخفاضه على نجاح السياسة التصنيعية في تحقيق أهدافها:

معامل إحلال الواردات = المستوردات / (المستوردات + الناتج المحلي الإجمالي).

وبتطبيق المعادلة على الصناعات الصغيرة في الأردن خلال سنوات مختارة، بحيث يتكون العرض الكلي من قيمة المستوردات السلعية بالإضافة إلى القيمة المضافة في الصناعات الصغيرة، تبرز لنا النتائج التالية كما هو موضح بالجدول:

جدول رقم 3: معامل احلال الواردات

السنة	1990	1995	2000
معامل احلال الواردات	0.047	0.042	0.040

إن انخفاض مؤشر معامل إحلال الواردات دليل على ارتفاع المقدرة التنافسية لإنتاج المنشآت الصناعية الصغيرة، إلا ان هذا المؤشر يؤخذ عليه عدة أمور ومنها:

1- نمو التبادل التجاري العالمي ونمو الناتج الاقتصادي قد يسبب ارتفاعاً في معامل إحلال الواردات دون أن يكون ذلك مؤشراً على انخفاض تنافسية الإنتاج الصناعي المحلي.

2- أحيانا التدخل القسري من الحكومات في تدفق الواردات يؤثر إيجابياً على المعامل، وهذا بالتأكيد لا يعكس زيادة تنافسية الإنتاج الصناعي، ولكنه يمثل تصحيحات في ميزان المدفوعات.

6. مساهمة الصناعة الصغيرة في التوزيع الجغرافي للصناعة

تمتاز الصناعات الصغيرة بقدرتها على الانتشار في الأماكن المختلفة داخل الدولة، وهذا يعزى إلى تدني حجم رأس المال المطلوب لبدء العمل، بساطة التكنولوجية المستخدمة، وكذلك القرب من مناطق السكن.

أما مساهمة الصناعة الصغيرة في التوزيع الجغرافي للصناعة فهو ينعكس إيجابياً على استيعاب الصناعات الصغيرة لعدد كبير من العمالة غير الماهرة وتدريبها وتأهيلها محلياً، وهذا يعمل على تقليل الهجرة للسكان من الريف إلى المدن الكبيرة، وهذا يحافظ على التوازن السكاني، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين المحافظات الأردنية(الاقاليم) المختلفة. والجدول التالي يبين توزيع المنشآت الصناعية الصغيرة على المحافظات الأردنية المختلفة عام 2004:

جدول رقم 4: توزيع المنشآت الصناعية الصغيرة الأردنية

الرمز	المحافظة	عدد المنشات الصغيرة في المحافظات	النسبة المئوية
11	العاصمة	34241	0.428
12	البلقاء	4300	0.053
13	الزرقاء	12229	0.153
14	مادبا	1870	0.023
			0.658
21	اربد	14487	0.181
22	المفرق	2707	0.033
23	جرش	1878	0.023
24	عجلون	1387	0.017
			0.256
31	الكرك	2974	0.037
32	الطفيلة	996	0.012
33	معان	1320	0.016
34	العقبة	1498	0.018
			0.084

المصدر: التقرير السنوي، غرفة التجارة والصناعة عمان، 2007.

1- يقع حوالي 43% تقريباً من المنشآت الصناعية الصغيرة في (العاصمة) عمان، من عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في الأردن، وأيضا يشكل عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في (اقليم الوسط)، عمان (العاصمة)، الزرقاء، السلط، ومادبا ما نسبته 0.66 % تقريبا.

2- يشكل عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في (اقليم الجنوب)، محافظات الكرك ومعان والطفيلة والعقبة مجتمعة معاً ما نسبته 0.08% فقط من عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في الأردن.

3- يشكل عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في (اقليم الشمال)، محافظات اربد والمفرق وعجلون وجرش ما نسبته 0.26% فقط من عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في الأردن.

7. النتائج

1 – الصناعات الصغيرة تعتبر ذات فائدة للاقتصاد الوطني الأردني، والذي يمر بحالة من الركود الاقتصادي ووجود معدلات بطالة مرتفعة، وتأتي الأهمية لهذه الصناعات من قدرتها على توفير فرص العمل.

2- الصناعات الصغيرة تقوم بتوظيف العدد الأكبر من مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي، وتركزت معظم هذه الصناعات الصغيرة في إقليم الوسط حيث بلغت النسبة تقريباً 66% من مجموع الصناعات الصغيرة في الأردن.

3- أظهرت هذه الدراسة وجود اثر ذا دلالة معنوية عند مستوى 5% لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والقروض الممنوحة من البنوك للصناعات الصغيرة، وهذا يتفق مع الفرضيات.

4- الصناعات الصغيرة على الرغم من أهميتها، لم تلق الاهتمام الذي يتناسب مع دورها الاقتصادي من قبل الحكومات.

5- بلغ معامل عدد الصناعات الصغيرة تقريباً (7)، إضعاف معامل الصناعات الكبيرة.

8. التوصيات

النهوض بالصناعات الصغيرة ورفع مقدراتها الإنتاجية والتصديرية والتشغيلية. من خلال تجسيد التعاون الحقيقي والمثمر بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية المعنية في تحديد آليات عمل واضحة لتعزيز قدراتها التنافسية، وتشمل الأمور التالية:

1.تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعة الوطنية لرفع المقدرة التكنولوجية للصناعات الصغيرة.

2. إيجاد مؤسسة خاصة للصناعات الصغيرة تشمل الإرشاد والتوجيه وتقديم القروض والمساعدة في التسويق والتدريب والصيانة.

3. تشجيع الاندماج ما بين الصناعات المتماثلة الصغيرة والمتوسطة لرفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستفادة من الوفورات الاقتصادية ذات الحجم الكبير.

4. التعريف بالصناعات الصغيرة محليا وبالأسواق التصديرية، على اعتبار أنها الأقدر على توفير الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة للمستهلكين.

5. ضرورة قيام الحكومة بتوفير البنية الأساسية، وسن التشريعات اللازمة لدعم هذه الصناعات الصغيرة، من اجل زيادة كفاتها.

المراجع:

المقالات العلمية:

1. السهلاوي خالد بن عبد العزيز، 2001، معدل وعوامل انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، العدد 2 تموز.

2. عبد الهادي عزت وآخرون، 2002، دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة، مركز بيسان للبحوث والإنماء.

3. قمحاوي حسن، 2002، الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند، موقع إنماء-إسلام انلاين-تشرين أول 2002.

4. الوادي محمود حسين، 2005، المشروعات الصغيرة، ماهية والتحديات الذاتية فيها، مع أشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن، المجلة العربية للإدارة في التنمية الإدارية، المجلد 25 ، العدد 1، حزيران.

الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1. باسيلي مكرم حسن، طارق محمود، 2000، رؤية إستراتيجية لتفعيل دور المشروعات الصغيرة في مواجهة التحديات المعاصرة، مجلد المؤتمر العلمي 16 جامعة المنصورة، 18-20 نيسان.

2. بركات نسرين، 2002، التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ على الأسواق العالمية، ورقة عمل مقدمة على ورشة عمل المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية.

3. حداد مناور، 2006، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر،17-18- نيسان.

4. الحمادي علي مجيد، 2000، واقع الصناعات الصغيرة ومبررات تطويرها من وجهة نظر إنمائية، المجلد 16، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر،17-18- نيسان.

وثائق أخرى:

5. بنك الإنماء الصناعي، التقرير السنوي، عمان، 2001.

6. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، عمان، 2001.

7. دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، عمان، 2000.

مراجع باللغة الأجنبية :

Thesis and books:

8. Boari Cristina, 2001. Industrial Clusters, Focal Firms, and Economic Dynamism: A Perspective from Italy, World Bank Institute

9. Dresdon, Ursula Stein, 2002. Suggestion for a Definition of SME in Chinese Law, GTZ Advisory Service.

10. Meghana Ayyagari and others, Small and Medium Enterprises across the Globe, Whashington D C, The World Bank Publications, 2003, pp. 22-23.

11. Muhtaseb, B., 1995, International Competitiveness of Jordan Manufacturing, PHD. Thesis, University of Strathclyde

Others documentations:

12. Jordan National Competitiveness Team, 2001. Ministry of Planning, Information and Communication Technology Cluster, Amman.

13. Ministry of Planning, 2001, Jordanian Textile and Garment Cluster, Amman.

14. Ministry of Planning, 2001, The Mining Cluster, Amman.

15. Ministry of Planning, 2001, The Pharmaceutical Cluster, Amman.